الشيخ إبراهيم النعمة وجهوده في رد الشبهات الموجهة إلى السنة النبوية

علي إبراهيم نعمي النعيمي
كلية الإمام الأعظم الجامعة نينوى

(قدم للنشر ٨/١١/ ٢٠٢١، قبل للنشر ٢١/١٢/ ٢٠٢١)

الملخص

يقوم هذا البحث على بيان جهود الشيخ إبراهيم النعمة في ردّ قسم من الشبهات الموجهة إلى السنّة النبوية، سواءٌ أكان ذلك في المتن أم في الإسناد؛ ذلك أنّ للشيخ عدداً من المؤلفات والمقالات خصصها لهذا الغرض، وقد تنوعت أساليبه في الرد، فتارة يرد بالثابت المأثور إن وُجد، وتارة بأقوال العلماء وتوجيههم، وتارة بالحجج العقلية، وتارة بالاعتماد على السياق واللغة، وكل ذلك بعد بيان وجه الشبهة، وبيان قائلها، وبيان الأدلة التي اعتمدوا عليها، وقد بلغ عدد الشبه التي تناولها البحث عشرة، خمسة في الإسناد وخمسة في المتن.

Sheikh Ibrahim Al-Neama and his efforts in refuting the suspicions directed against the Prophet's Sunnah

Ali Ibrahim Naomi Al Nuaimi
College of the Great Imam University of Nineveh

Abstract

This research is based on an explanation of Sheikh efforts in refuting some of the suspicions directed against the, whether in the text or in the chain of transmission. That is because the Sheikh has a number of books and articles that he has devoted to this purpose, and his methods of response varied, sometimes he replies with the old proverb if there is any, and sometimes with the sayings of scholars and their guidance, and sometimes with rational arguments, and sometimes by relying on context and language, and all this is after clarifying the face of the suspicion, clarifying the person who said it, and clarifying The evidence they relied on, and the number of similarities covered by the research reached ten, five in the isnad and five in the text.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمّا بعد:

فتُعد السنة النبوية المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، وعليها مدار أكثر الأحكام، ولمّا كانت بهذه المنزلة العظيمة من الإسلام فمن الطبيعي أن تُنتقد ويُشكك بها، فالتيارات المغرضة والمعادية للسنة كانت ومنذ عهد مبكّر تعمل على إلصاق الشبه بها، بغية صدّ النّاس عنها، وقد بذل العلماء المخلصون وعلى مدى أكثر من أربعة عشر قرناً جهوداً مضنيةً في الدفاع عنها، ولم يتركوا شاردة ولا واردة إلا أجابوا عنها وبينوا زيف تلك الدعاوى. هذا ويُعدُّ الشيخ إبراهيم النعمة أحد علماء مدينة الموصل البارزين، وله مؤلفات في السنة النبوية وعلومها، وقد كان له نصيب في الإسهام في ردّ بعض الشبهات الموجهة إلى السنة النبوية، ومن أجل الإفادة وبيان دحض الشبهات فقد عقدت العزم على جمع قسم من تلك الردود، وبيان منهجية الشيخ في التعامل معها فجاء هذا البحث بعنوان: (الشيخ إبراهيم النعمة وجهوده في ردّ الشبهات الموجهة إلى السنة النبوية) والذي أسأل الله أن أكون قد وفقت في عرضه.

أسباب اختيار الموضوع

١- الكشف عن جهود علماء الموصل في خدمة السنة النبوية.

٢- الإسهام في إثراء المكتبة الإسلامية بالدراسات المتعلقة بالسنة النبوية.

منهجية البحث

اعتمدت في كتابة هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي.

خطة البحث

مقدمة:

تمهيد: في حياة الشيخ إبراهيم النعمة الشخصية والعلمية.

المبحث الأول: جهوده في رد الشبهات المتعلقة بالإسناد.

المطلب الأول: رد شبهة عدم عدالة الصحابة.

المطلب الثاني: رد شبهة الطعن في مرويات أبي هريرة.

المطلب الثالث: رد شبهة اختراع الأسانيد.

المطلب الرابع: رد شبهة عدم التثبت في نقل السنة.

المطلب الخامس: الردّ على الطعن برواة الصحيحين.

المبحث الثاني: جهوده في رد الشبهات المتعلقة بالمتن.

المطلب الأول: رد شبهة النهي عن كتابة السنة.

المطلب الثاني: رد شبهة عدم العناية بنقد المتن.

المطلب الثالث: رد الشبهة المثارة حول لطم موسى لملك الموت.

المطلب الرابع: ردّ شبهة القرآنيين.

المطلب الخامس: رد شبهة حول غزوات النبيﷺ.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

وبعد: فلا أزعم أنّ جهدي في البحث خالٍ من الأخطاء، وحسبي أنّي بذلت فيه جهدي، فما كان من صواب فمن توفيق الله وحده، وما كان من خطأ وسهو فمن نفسي والشيطان، وأستغفر الله منه، والحمد لله رب العالمين.

تمهيد

في حياة الشيخ إبراهيم النعمة الشخصية والعلمية

اسمه ونسبه وكنيته

أولاً: اسمه: إبراهيم بن نعمة الله بن ذي النون بن يونس بن يحيى بن أحمد النعمة البكري الموصلي.

ثانياً: نسبه: يُنسب إلى عائلة (النعمة) وهي عائلة موصلية عريقة محبّة للعلم عُرفت بالفضل والتقوى، نبغ منها عدد من العلماء أمثال عبد الله بن جرجيس النعمة، ونعمة الله النعمة، وعمر بن بشير النعمة وغيرهم كثير، ويتصل نسبها بالعلامة عبد الرحمن بن الجوزي صاحب التصانيف العظيمة.

وأمّا (البكري) فنسبة إلى خليفة رسول اللهﷺ أبي بكر الصديق حيث ينتهي نسبه إليه، وبينه وبين الصدّيق سبعة وخمسون رجلاً.

وأمّا الموصلي فنسبة إلى مدينة الموصل التي ولد ونشأ فيها، وهي مدينة عراقية تقع في شماله، فتحها ربعي بن الأفكل العنزي في عهد الخليفة عمر بن الخطابﷺ[١].

ثالثاً: كنيته: وأمّا عن كنيته فيُكنّى ب(أبي أيمن)، وذلك راجعٌ إلى ابنه الكبير أيمن، وله من الأولاد أربعة هم: أيمن وعمر وعثمان وعلي.

ولادته ونشأته

وُلد الشيخ في مدينة الموصل في ١٩٤٢/١٢/١٥م في منطقة باب الجديد لأبوين عراقيين، وترتيبه بين إخوته الثاني، وقد كان والده يعمل في هدم الأبنية، وقد توفي بسبب عمله ذاك أثناء هدم سياج الجامع الكبير؛ فتربّى الشيخ يتيماً[٢].

أمّا عن نشأته فقد نشأ على مكارم الأخلاق وجميل العادات، والمواظبة على العبادات، وكان لوالدته أبلغ الأثر في هذه النشأة، وقد (درس في مدارس التربية والتعليم إلى الصف الخامس الإعدادي)[٣]، وكان من المفترض أن يلتحق بالأزهر، ولكن لم يتيسّر ذلك فتوقّف عن الدراسة، ثمّ عاد فأكمل دراسته الجامعية في كلية الإمام الأعظم ليتخرّج منها سنة ١٩٧٢-١٩٧٣.

تعليمه الديني

تلقى الشيخ دراسته على يد علماء الموصل ابتداءً من الشيخ علي الشمالي في جامع الخضر سنة ١٩٦١ ودرس عليه علوم النحو وال حديث والمواريث، وقد تردد الشيخ ما بين ١٩٦١-١٩٦٩، على عدد كبير من علماء المدينة، منهم: الملا عثمان الجبوري ودرس عليه العلوم العقلية في جامع النبي شيث، وفي المسجد المجاور لبيت الشيخ الجبوري، ودرس على الشيخ

عمر النعمة علم الأصول في مدرسة الحجيّات الوقفية، ودرس على الشيخ محمد علي إلياس العدواني النحو وله غيرهم من الشيوخ كثير؛ إلا أنّ أبرز شيوخه الذين لازمهم طويلاً هم: رشيد الخطيب الموصلي، وبشير أفندي الصقال، وقد درس عليهما كثيراً من العلوم العقلية والنقلية، في دار الشيخ الخطيب، وفي المدرسة الأحمدية، وحصل على الإجازة العالمية في العلوم العقلية والنقلية من الشيخ رشيد الخطيب في ١٩٦٨/١٠/١٥، ومن الشيخ محمد علي إلياس العدواني سنة ١٩٧٣[٤].

أمّا في بغداد فقد تردد على بعض مجالس شيوخها ومن أبرزهم: الشيخ جلال الحنفي رحمه الله وقد درس عنده عدة شهور في جامع الخلفاء، كما لازم الشيخ محمود غريب المصري واستمع لدروسه ومحاضراته[٥].

<u>شيوخه وتلاميذه</u>

مرّ بنا أنّ الشيخ أخذ العلم عن كبار علماء الموصل، وقد ساعده طلبه للعلم في سنٍّ صغيرٍ إدراكَه لعدد من الشيوخ، يقول يونس السامرائي:

(ودرس على كبار علماء الموصل منهم فضيلة العلامة الشيخ رشيد الخطيب، والعلامة الشيخ بشير الصقال، والشيخ محمد علي الياس العدواني، والشيخ عثمان محمد الجبوري، والشيخ علي الشمالي، ودرس عليهم العلوم العربية والدينية)[٦].

هذا من حيث الإجمال، وأمّا من حيث التفصيل فهم:

١. رشيد الخطيب: رشيد بن صالح الخطيب، ولد سنة ١٨٨٦، وتوفي سنة ١٩٧٩، وقد لازمه الشيخ قرابة ثمان سنوات، ونال منه الإجازة العلمية، ويُعد من أخص تلاميذه.
٢. بشير الصقال: بشير بن أحمد بن عز الدين الصقال، ولد سنة ١٩٠٦، وتوفي سنة ١٩٨٦، لازمه الشيخ من ١٩٦٧-١٩٦٩، ومن ١٩٧٣ وحتى أُقعد في أواخر حياته.
٣. عثمان الجبوري: ولد سنة ١٩٠٩، وتوفي سنة ١٩٨٤، وكان يُسمى بأبي العقول لشدة تمكنه من العلوم العقلية، لازمه الشيخ عدة سنوات.
٤. علي الشمالي: علي بن شمالي بن عبد الله، ولد سنة ١٩١٥، وتوفي سنة ١٩٧٤، وكان كفيف البصر، لازمه الشيخ ثلاث سنوات بشكل متقطع، وهو أول شيوخه.
٥. محمد علي إلياس العدواني، لازمه مدة قليلة وحصل منه على الإجازة العالمية عام ١٣٩٣هـ.

ويمكن أن نسجّل ملحظاً وهو أنّ الذين تصدوا للتدريس في تلك الحقبة كانوا قلّة، وقد أخذ الشيخ عن جميعهم، وتتفاوت مجالسته لهم بين القلة والكثرة، وقد أشرنا إلى أهمّ شيوخه الذين تلقّى عنهم.

أمّا عن تلاميذه فقد كانوا كثرة كاثرة، ولن نشير إلى من لازمه مدّة يسيرة، أو تتلمذ عليه أثناء تصديه للتدريس في المدارس الأكاديمية، بل سنقتصر على ذكر أهم من لازمه طويلاً وهم:

١- الشيخ أزهر بن عبد الله الحياني مفتي الموصل -وهو من أقرانه-، ولد سنة ١٩٥٢، ولازمه في داره حيث كان مجاوراً له في السكن مما يسّر بينهما اللقاء، ونال منه الإجازة العالمية.

٢- أ.د. داود بن صالح السبعاوي ، أستاذ الفقه وأصوله في كلية الإمام الأعظم، ولد سنة ١٩٦٨، ولازم الشيخ طويلاً وقرأ عليه عدة علوم وأخذ منه الإجازة العالمية.

٣- د. أحمد بن عامر الدليمي، أستاذ البلاغة في جامعة الموصل، ومختص بالإعجاز العلمي، ولد سنة ١٩٦٩، ولازم الشيخ طويلاً ، وقد حصل منه على الإجازة العالمية.

٤- أ.د. ماهر بن جاسم الأومري، أستاذ التفسير وعلوم القرآن في كلية الإمام الأعظم، قرأ على الشيخ التفسير، وآيات الأحكام، ونال الإجازة العالمية.

٥- أ.د. محمد إبراهيم المشهداني أستاذ القراءات في كلية الإمام الأعظم، والمعروف بوفرة علمه، وحسن خلقه، وقد درس عليه كثيراً من العلوم ونال منه الإجازة العالِمية.

٦- د. سمية طارق أستاذة الأصول والمنطق في جامعة الموصل، وهي من المعروفات بشغفها للعلم، وقد درست عليه بعض العلوم في داره نهاية تسعينيات القرن المنصرم(٧).

رحلاته

لم يكن الشيخ من المكثرين من رحلاتهم العلمية والدعوية بسبب الأوضاع والقيود التي كانت مفروضةً في تلك الحقبة، ومع ذلك فقد رحل الشيخ في بعثة رسمية إلى دولة أفريقيا الوسطى للدعوة إلى الإسلام، وقصة هذه الرحلة ابتدأت حين أرسل الرئيس العراقي أحمد حسن البكر شحنة من النفط كهدية لأفريقيا الوسطى، فأراد (بوكاسا) رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى أن يرد له الجميل فطلب منه أن يرسل علماء ودعاة إلى بلاده لنشر الدين الإسلامي، وقد وقع الاختيار على ستة من علماء العراق هم (إبراهيم النعمة، ومحمود خلف جراد، وعبد الوهاب المشهداني، وكاظم طليّب، وأحمد رميّض، وعبد المجيد الدوري) وكان ذاك في أواخر سنة ١٩٧٦، فارتحل في عبادة من أعظم العبادات وهي الدعوة إلى الله، وقد استمر في الرحلة ستة أشهر في العاصمة بانكي، والتقى بعلماء من دولة تشاد، ونيجيريا، والسنغال، ومع الرئيس (بوكاسا) مرتين،

ودرّس في مدرسة النصر العربية الإسلامية هناك، وأسلم على يديه ويدي من كان معه الجم الغفير، وقد دوّن تلك الرحلة في كتاب (الإسلام في أفريقيا الوسطى)[٨].

أقوال العلماء فيه

تواردت أقوال العلماء في الثناء العاطر على الشيخ، وسأقتصر على أهم تلك الأقوال:

١- قال أ.د. ذنون يونس الطائي: (إنّ الشيخ إبراهيم النعمة واحد من الدعاة إلى الإصلاح والنهوض الذين حفلت بهم مدينة الموصل، وإنّ ما يميزه عن غيره هو غزارة نتاجاته القلمية؛ إذ كرّس جهده في سبيل الدعوة إلى الإصلاح في المجالات المختلفة)[٩].

٢- قال د. يونس السامرائي: (والأستاذ النعمة رجل فاضل ذكي هادئ طيب متمسّك بآداب الإسلام)[١٠].

٣- قال المفكر والأديب السوري عبد الله الطنطاوي: (الأستاذ الشيخ العليم: إبراهيم النعمة، وأي نعمة ساقها الله المنعم على الأمة العربية الإسلامية عامة، وعلى أهل العراق والموصل خاصة بهذا الرجل الرجل، الحكيم الموهوب بالمواهب المتعددة، ولعلّكم تعرفون أهمية هذه النعمة حين تطّلعون على مؤلفاته القيمة التي ذرفت على الستين كتاباً)[١١].

مؤلفاته

للشيخ مؤلفات كثيرة وقد تنوعت في علوم شتى، فكَتَبَ في العقيدة، والتفسير، والحديث، والفقه، وأصول الفقه، والسيرة، والسياسة الشرعية، والدعوة، والفكر الإسلامي، والإعجاز العلمي. وبعض كتبه كانت تُؤلّف لأحداث تطرأ فتكون متماشية مع تطلعات العصر، هذا وقد بلغت مؤلفاته نيفاً وثمانين كتاباً وكتيباً، وسأقتصر على ذكر أهمها:

١. إيماننا الحق بين النظر والدليل. طُبع طبعتين في مطبعة الزهراء في الموصل.
٢. صور من سماحة الإسلام مع غير المسلمين، يقع في ٣٠٨ صفحة، وقد طبع مكتب التفسير في أربيل سنة ٢٠٢٠.
٣. المسلمون أمام تحديات الغزو الفكري. يقع في ١٩٣ صفحة، وقد صدر عن مكتب التفسير في أربيل سنة ٢٠١٩.

٤. دراسات قرآنية. يقع في ١٧٦ صفحة، وقد طُبع في العراق سنة ٢٠٠١م.
٥. أصول التشريع الدستوري في الإسلام. يقع في ٤٤٢ صفحة، وقد طُبع عدة طبعات أبرزها طبعة دار الفرقان في الأردن سنة ٢٠١١م.
٦. مصطلحات ومفاهيم ينبغي أن تصحح. يقع في ١١٤ صفحة، وصدر عن مكتب التفسير سنة ٢٠١٨.
٧. العمل والعمال في الفكر الإسلامي. يقع في ٨٤ صفحة، وقد طُبع طبعتين، أفضلهما طبعة مكتب التفسير سنة ٢٠٢٠م.
٨. قضايا المرأة المسلمة في مواجهة التحديات. يقع في ٢٨٤ صفحة، وقد طُبع في مطابع ديوان الوقف السني في العراق.
٩. صحابة أنزل الله فيهم قرآناً. يقع في ٤٩٥ صفحة، وقد طُبع في دار عمّار في الأردن سنة ٢٠١٨م.
١٠. الواضح في مصطلح الحديث. يقع في ٢٣٨ صفحة، وقد طُبع في دار النفائس في الأردن سنة ٢٠٠٠م.

المناصب التي عمل بها

تقلّد الشيخ مناصب عدة خدمة لدينه، رغم نأيه بعيداً عنها، ولكنّ مكانته الاجتماعية، وخبرته وأمانته وعلمه حتّمت عليه أن يتبوأ بعض المناصب التي من أهمها:

- إمام وخطيب في عدد من مساجد الموصل وبغداد منذ سنة ١٩٦٧ ولغاية ١٩٩٩.
- رئيس لرابطة علماء العراق/فرع نينوى سنة ١٩٩٥.
- رئيس لجمعية الشبان المسلمين/فرع نينوى.
- رئيس المجلس العلمي في نينوى سنة ٢٠٠٣-٢٠٠٤.
- رئيس المجلس العلمي في بغداد سنة ٢٠٠٦-٢٠٠٩.
- عضو مجلس الأوقاف الأعلى سنة ٢٠٠٦-٢٠٠٩.
- عضو الهيئة العامة لاتحاد العالمي لعلماء المسلمين منذ تأسيسه ولا يزال مستمراً.
- عضو رابطة الأدب الإسلامي سنة ١٩٩٥ ولا يزال مستمراً.

- عضو الهيئة العليا لاستثمار أموال الوقف ٢٠٠٦-٢٠٠٩.
- عضو مجلس النواب العراقي للفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٠.
- عضو المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين سنة ٢٠٠٧ ولا يزال مستمراً.
- رئيس تحرير مجلة المستقبل الإسلامي سنة ٢٠٠٤.

المبحث الأول: جهوده في رد الشبهات المتعلقة بالإسناد.

المطلب الأول: رد شبهة عدم عدالة الصحابة.

المطلب الثاني: رد شبهة الطعن في أبي هريرة.

المطلب الثالث: رد شبهة اختراع الأسانيد.

المطلب الرابع: رد شبهة عدم التثبت في نقل السنة.

المطلب الخامس: الردّ على الطعن برواة الصحيحين.

المطلب الأول: رد شبهة عدم عدالة الصحابة.

ذهب المستشرقون وبعض الفرق الضالة إلى أنّ الصحابة ليسوا عدولاً، بل منهم المنافقون، ومنهم من ارتدّ بعد موت النبيﷺ، ومنهم من لا يستقيم له الحفظ، وغرضهم من ذكر هذه الشبهة الطعن في أهم طبقة من طبقات السند، ويترتب على الطعن بها: الطعن بمروياتهم، وقد ذكر الشيخ لهم خمسة شبه وأجاب عليها وهي: ١- انفضاض الصحابة إلى التجارة وترك النبيﷺ وحده في خطبة الجمعة، ٢- نفاق الصحابة، ٣- فرار الصحابة في الحرب، ٤- ردّة الصحابة، ٥- حديث الحوض وإبعاد الصحابة عنه. وسأقتصر على ذكر شبهة واحدة مع ذكر جوابه عنها وهي شبهة نفاق الصحابة. وقبل ذلك لابدّ من الإشارة إلى أنّ اعتقاد الشيخ بعدالة الصحابة أنّها ثابتة بالقرآن الكريم وبأحاديث النبيﷺ، وكذلك إجماع الصحابة، (ولو لم يرد شيء في القرآن والسنة، إذ الحال التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد في سبيل الله يقطع بتعديلهم كيف وقد مدح الله الصحابة بصورة عامّة في آياتٍ كثيرة؛ لذلك قرر أئمة أهل السنة والجماعة من نقّاد الحديث وفقهاء الإسلام أنّ عدالة الصحابة ثابتة من غير بحث في أحوالهم)[١٢].

أمّا عن شبهة نفاق الصحابة فقد أوردها على لسان أصحابها فقال:

(هناك من أهل الضلال ممن يبغون التشكيك بعدالة الصحابة من ينسب النفاق إليهم مستدلين بما يأتي:

أ- أنّ المدينة كان فيها منافقون، وقد أطلق عليهم النبيﷺ اسم الصحابة...

ب- قال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَن لَّن يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ﴾[١٣] فقد زعموا أخذاً من هذه الآية أنّ في الصحابة منافقين)[١٤].

بعد إيراد الشبهة بدأ بتفنيدها وقد اعتمد على عدة جوانب في ذلك؛ فابتدأ بالجانب اللغوي لتبيين مفهوم النفاق وإطلاقاته، وأنّه لا يقتصر على المعنى الاصطلاحي كما فهم أصحاب الشبهة وفي ذلك يقول:

(وحين نتأمل باستدلالهم الأوّل على وجود منافقين في صحابة النبيﷺ نرى ذلك أوهن من بيت العنكبوت؛ ذلك لأنّ إطلاق النبيﷺ هذا [فكيف يا عمر إذا تحدّث النّاس أنّ محمداً يقتل أصحابه] هو إطلاق لغوي وليس إطلاقاً اصطلاحياً، وقد مرّ قبل قليل الفرق بين المصطلحين. ونجد نظيراً لهذا في القرآن الحكيم)[١٥].

ثمّ انتقل إلى الجانب القرآني وشرع بذكر الآيات التي ورد فيها مصطلح الصحبة، والتي تشير إلى أنّ المراد منها صحبة الزمان والمكان لا صحبة الإيمان كقوله تعالى ﴿ٱنم نن نى ني ىٰ ير يز يم ين يى يي ئج ئح ئخ﴾[١٦]؛ معرّجاً على أنّ المنافقين في المدينة لم يكونوا السواد الأعظم، وقد عُرف قسم منهم بأسمائهم، وعُرف آخرون بأوصافهم في عدد من سور القرآن كالبقرة آل عمران والنساء والمائدة والأنفال والتوبة والنور والأحزاب والحديد والمجادلة والحشر والمنافقون.

ثمّ انتقل إلى الجانب الأثري النظري في تفنيد الشبهة فقال تعليقاً على استدلالهم:

(أمّا الاستشهاد بالآية الكريمة ١٠١ من سورة التوبة على وجود منافقين في الصحابة، فإنّ الآية لا يُفهم منها شيء من ذلك أبداً من قريب ولا من بعيد. وكل من قرأ أي تفسير كان من التفاسير المعتبرة، يرى أنّ الذين ظنّوا أنّ في الصحابة منافقين قد أبعدوا النجعة وها نحن نذكر الآية ونذكر تفسيرها)[١٧].

وهكذا نرى أنّه استدلّ بأكثر من دليل في دفع الشبهة، وهذا يعود للثقافة الموسوعية التي يتمتع بها. ولا يخفى أنّ هذه الشبهة من أخطر الشبه؛ لأنّ الصحابة هم الذين نقلوا لنا السنة، وهم أهم طبقة في طبقات الإسناد، ويترتب على الطعن بهم الطعن بمروياتهم، فحريٌّ بالباحث تقرير عدالتهم دفعاً لأي شبهة تثار ضدهم.

المطلب الثاني: رد شبهة الطعن في مرويات أبي هريرة

يُعدُّ الصحابي الجليل أبو هريرة أكثر الصحابة عرضة للشبه؛ لكونه أوسعهم رواية عن النبيﷺ فقد روى (٥٣٧٤) حديثاً في مدّة تقدّر ما بين ثلاث إلى أربع سنوات عاشها مع النبيﷺ، وهذا ما فتح الباب أمام الطاعنين لبثّ سمومهم وافتراءاتهم على هذا الصحابي الجليل، وقد بلغ عدد الشبه التي ذكرها الشيخ النعمة وأجاب عنها خمسة هي:

١- كتمانه لقسم من أحاديث النبيﷺ.
٢- اختلاقه الأحاديث بدافع الورع لا الكذب.
٣- اختلاف النّاس في توثيقه.
٤- ملازمته النبيﷺ من أجل إشباع بطنه.
٥- إكثاره الرواية مع تأخر إسلامه.

وسأقتصر على ذكر شبهة واحدة مع ذكر جوابها وهي (اختلاف النّاس في توثيقه). يقول الشيخ ناقلاً ما جاء في دائرة المعارف الإسلامية:

(إنّ الثقة ببعض كبار الصحابة لم تكن من الأمور المسلّمة عند الجميع في أول الأمر، ولهذا نجد أنّ الثقة بأبي هريرة كانت محل جدل عنيف بين كثير من النّاس)[١٨].

وقبل الشروع بالرد على هذه الشبهة يبيّن الشيخ أنّ فهم المستشرقين السقيم أسهم في إطلاق هذه الشبهة وذلك أنّهم قرؤوا قول أبي هريرة الذي أخرجه البخاري وغيره [إنّ النّاس يقولون أكثر أبو هريرة، ولولا آيتان في كتاب الله ما حدثت حديثاً][١٩]. فقد فهموا من النصّ أنّ أحاديثه كانت محل جدل بين النّاس بسبب كثرة روايته. أمّا الآيتان اللتان قصدهما أبو هريرةﷺ فهما قوله تعالى: ﴿ٱٱىٰيرِّٰئِّبِّزِّمِّنِّيِّىٰيٱئجئحئخئمئهبجبحبخبمبهتجتحتختمتهثمجحجمحجحمخجخمسجسحسخ﴾[٢٠].

بعد ذلك ينطلق الشيخ بتصحيح مفهومهم موضحاً أنّ ثقته كانت محل اتفاق بين الصحابة ومن جاء بعدهم، ويستند على ذلك بحجة عقلية فيقول:

(على أننا لو فرضنا أنّهم قالوا ذلك شاكّين في حفظه وليسوا بمتعجبين، فكيف تركوه يحدّث النّاس بعد موت النبيﷺ زهاء خمسين سنة؟!)[٢١].

إنّ إكثاره الروايةَ عن النبيﷺ بسبب أنّه حفظ ما لم يحفظوا فقد كان شغله الشاغل مجالسة رسول اللهﷺ، فلم يكن له أهل ولا ولد، ولم يكن يتطلع للثراء أو التجارة . وقد سأل النبيﷺ عن أشياء لم يسأله عنها غيره بالإضافة إلى أنّه شاهد حركاته وسكناته فليس بمستغرب أن يروي عنه أحاديث كثيرة مشيراً إلى أنّ أحاديثه (٥٣٧٤) هي بالمكرر، وأنّها بحذف المكرر تصل إلى ربع هذا العدد فيقول:

(وإذا حذفنا الأسانيد المكررة من روايات أبي هريرة، فنجدها قد وصلت إلى (١٣٣٦) حديث فقط. وهذا القدر من الأحاديث لا يصعب حفظه فإنّ طالب العلم إذا كان قوي الحافظة يستطيع أن يحفظ هذا كلّه في سنة واحدة، فكيف بأبي هريرة الذي دعا له النبيﷺ بقوة الحفظ وعدم النسيان)[٢٢].

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا العدد من الأحاديث لم ينفرد بروايته أبو هريرة، بل شاركه غيره من الصحابة في قسم منه، وأنّ قسماً من تلك الأحاديث لا تزيد على بضعة أسطر، ومنها ما هو دون ذلك، وتشمل ما سمعه من النبيﷺ مباشرة، أو رآه من فعله، أو سمعه عن صحابة آخرين فقد كان يروي بعضهم عن بعض، ولا يكذّب أحدهم الآخر.

المطلب الثالث: رد شبهة اختراع الأسانيد

ذكر الشيخ أنّ هذه الشبهة انطلقت على لسان المستشرقين، وتقريرهم أنّ الأسانيد وضعت من قِبلِ الكذابين والوضاعين، وركّبوها على المتون المختلفة، وفي ذلك يقول:

(وكمثال على ذلك ما ذهب إليه المستشرق اليهودي المجري [جولدزيهر][٢٣] الذي لقّب بشيخ المستشرقين فيما مضى من أنّ أسانيد الأحاديث كانت مخترعة من قبل المحدثين.! ولم يكن هذا المستشرق هو الوحيد من المستشرقين غير المسلمين الذي ذهب هذا المذهب، فهناك الكثير من تلامذته والسائرين في نهجه، والسالكين مسلكه)[٢٤].

وبعد أن أورد شبهتهم هذه شرع في ذكر أهدافهم وتجرّدهم عن البحث العلمي المنصف؛ مبيناً عصبيتهم العمياء، ودوافعهم السياسية، وقبل أن يردّ على الشبهة ساق أكثر من عشرة نصوص عن عدد من الأئمة تبيّن مكانة الإسناد وأهميته وأنّه وسيلة لحفظ الدين، مشيراً إلى أنّ افتقارهم للإسناد حملهم على الطعن فيه.

أمّا عن ردّ الشبهة فبيّن أنّ علماء الحديث بذلوا جهوداً علاجية ووقائية، فحرصوا على كشف الوضّاعين وقد ألفوا المؤلفات الكثيرة في ذكرهم، وفي ذكر الأحاديث التي وضعوها، والأسانيد التي ساقوها، وكشفوا زيفها، وقعّدوا القواعد التي يُعرف بها الوضع، وأشاروا إلى أنّ من يتعمّد اختراع إسنادٍ أو تركيب متنٍ يصبح كذاباً دجّالاً ساقط الرواية، وفي ذلك يقول:

(أمّا عن اختراع الأسانيد وتركيب المتون المختلفة عليها، فقد عالجه أئمة الحديث وجهابذته، وكلُ من كتب في [الجرح والتعديل]: فقد نصوا على أسماء الوضاعين، ودرسوا حياة كل واحد منهم قبل أن يهرف المستشرقون بما لم يعرفوا بأكثر من ألف سنة: فقد قرر علماء الحديث أنّه لا تلازم بين صحة السند وصحة المتن)[٢٥].

المطلب الرابع: رد شبهة عدم التثبت في نقل السنة

أثار المستشرقون ومن على شاكلتهم شبهةً مفادها أنّ المسلمين لم يتحرّوا الدقةَ في نقل السنة، وهذه بلا شكّ فريةٌ تحتاج إلى دليل علمي، وعند التحقيق تجد نقيض هذه الدعوى؛ ذلك أنّ علماء الحديث منذ جيل الصحابة مروراً بالأجيال التي بعدهم اهتموا اهتماماً بالغاً بالتثبت في نقل السنة، سواءٌ أكان ذلك في البحث والتحرّي عن رجال السند، أم كان في ضبط ألفاظ المتن، وفي هذا المعنى يقول الشيخ:

(لقد بذل رواة الحديث جهوداً مضنية حتى تحققوا من صحة أحاديثهﷺ. لقد درسوا حياة كل من روى عنه ولو حديثاً واحداً، ودرسوا حياة الراوي الثاني الذي روى عنه، والثالث والرابع وهكذا حتى يصل السند إلى النبيﷺ، فقد كانوا يضعون الراوي تحت الاختبار، ويُكثرون من الأسئلة عن كثير مما يتعلق بحياته الدينية والدنيوية)[٢٦].

ويزيد الشيخ الأمرَ بياناً فيشير إلى أنّ الخلفاء الراشدين هم من أوائل من تثبّت في نقل السنّة، فقد (تشدد أبو بكر الصديق في قبول الحديث؛ خشية أن يجد الدساسون لهم منفذاً في الكذب على الرسول عليه الصلاة والسلام، وكان موقف سيدنا عمر بن الخطابﷺ لا يقل عن موقف أبي بكر... أمّا سيدنا علي بن أبي طالب فكان يستحلف الراوي: أسمع ذلك من رسول اللهﷺ)[٢٧].

وهنا نلحظ أنّ هذا التثبّت جاء في طبقة الصحابة المشهود لهم بالخيرية، والمعدّلين بتعديل الله سبحانه، ويعزو الشيخ سبب تشدد الخلفاء الراشدين في قبول الحديث إلى أمرين:

الأول: جَعْلُ الناس يتهيبون من الرواية عن النبيﷺ من غير تثبّت، فكيف يكون تخوّفُ من تسوّل له نفسه الكذب على النبيﷺ.

الثاني: إنّ كبار الصحابة في مقام القدوة، وإنّ تشددهم يحملُ بقية الصحابة على التشدد كذلك؛ لتبقى السنة نقية من الشوائب[٢٨].

بعد ذلك ينتقل الشيخ للحديث عن طبقة التابعين وأتباع التابعين؛ ليقرر أنّ المحدّثين درسوا حياة ما يقرب من مائة ألف شخص، ولأنّ الشيخ يريد أن يردَّ على المستشرقين من مصادرهم المعتمدة، فقد نقل قول المستشرق الألماني (شبرنجر)[٢٩] الذي يؤكد أنّ عدد الرواة الذين دُرست حياتهم وأحوالهم خمسمائة ألف رجل حيث يقول:

(إنّ الدنيا لم تر، ولن ترى أمّة مثل المسلمين، فقد دُرس بفضل علم الرجال الذي أوجدوه حياة نصف مليون رجل)[٣٠].

أمّا من جهة المتن فقد كان الرواة على قدر كبير من الحيطة والحذر في نقل الحديث بألفاظه كما سمعوه. يقول الشيخ:

(فلم يتساهلوا بوضع حرف مكان حرف –ولو بحرف الواو أو الفاء– فيروي الراوي الحديث من غير زيادة ولا نقصان)[٣١].

ثمّ يسوق الشيخ أمثلةً على ذلك ففي طبقة الصحابة يذكر دقة عبد الله بن عمرﷺ في حديث «بني الإسلام على خمس, على أن يعبد الله ويكفر بما دونه, وإقام الصلاة, وإيتاء الزكاة, وحج

البيت, وصيام رمضان» فقال رجل لعبد الله: ويكفر بما دونه, وإقام الصلاة, وإيتاء الزكاة, وصيام رمضان. قال: لا, اجعل صيام رمضان آخرهن, كما سمعت من فيّ رسول اللهﷺ[٣٢].

وفي طبقة التابعين وأتباعهم يذكر قول الأعمش:

(كان هذا العلم عند أقوام كان أحدهم لأن يخرَّ من السماء أحب إليه من أن يزيد فيه واواً أو ألفاً أو دالا)[٣٣].

المطلب الخامس: الرد على الطعن برواة الصحيحين.

من أبرز أهداف المستشرقين: الطعن بصحيحي الإمامين البخاري ومسلم، وذلك لأنّهما أصح كتابين بعد القرآن الكريم، وقد سلكوا عدّة طرق في محاولة التشكيك بهذين الكتابين تارة من خلال تجريح الرواة، وتارة من خلال نقد المتون، وقد أشار الشيخ إلى قسم من شبههم تلك وأجاب عنها، وسأقتصر على ذكر شبهة تجريح رواةٍ من الصحيحين يقول الشيخ ناقلاً كلام جولدزيهر:

(إنّ من الخطأ اعتقاد أنّ مكانة هذين الكتابين مردّها لعدم التشكيك في أحاديثهما أو نتيجة لتحقيق علمي. وسلطان هذين الكتابين يرجع لأساس شعبي لا صلة له بالتدقيق الحر للنصوص، وهذا الأساس هو إجماع الأمة، وتلقّي الأمة لهما بالقبول يرفعهما إلى أعلى المراتب، وبالرغم من أنّ نقد هذين الكتابين غير لائق وغير مسموح به وبالرغم من التقدير العام للصحيحين في الإسلام، صنّف الدارقطني كتابه الاستدراكات والتتبع في تصنيف مائتي حديث مشتركة بينهما)[٣٤].

إنّ الكلام الذي ساقه جولدزيهر يحمل في طياته عدداً من الشبه وبعضها متناقض، منها أنّ عدداً من أحاديث الصحيحين ضعيفة، ومنها أنّ مكانة الصحيحين شعبية وليست علمية، ومنها أنّ الكتابين لا يمكن نقدهما بأي شكل من الأشكال، ومنها أنّ الدارقطني طعن بمائتي حديث من أحاديث الصحيحين.

يبتدئ الشيخ في ميدان الرد بتقرير مكانة الصحيحين بأنّ مكانتهما ليست شعبية فحسب بل علمية كذلك، وذلك بسوق نصوص لعدد من أئمة الحديث المعتبرين تشهد بالمكانة الرفيعة التي تبوأها الإمامان البخاري ومسلم، وأنّ كتابيهما تلقاهما النّاس بالقبول بعد عرضهما على الأفذاذ من علماء الحديث واستحسانهم لهما مستشهداً بقول العقيلي:

(لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث والقول فيهما قول البخاري وهي صحيحة)[٣٥]. وبقول الإمام مسلم:

(عرضت كتابي هذا على أبي زرعة، فكل ما أشار أنّ له علة تركته)[٣٦].

وبعد تقرير مكانة الصحيحين ينتقل للحديث عن رواة الصحيحين، مبيناً أنّ ثمة رواة من رجال الصحيحين قد تُكلّم فيهم، وقد بلغ عددهم ثمانين راوياً عند البخاري، ومائة وستين عند مسلم، ولكنّ هذا لا يدلُّ على تضعيف أحاديثهم لسببين:

الأوّل: أنّ هؤلاء الرواة مقبولو الرواية عند البخاري ومسلم ضعفاء عند غيرهم.

الثاني: أنّ البخاري ومسلم ينتقون من أحاديث الضعفاء الصحيحة كما يتركون من أحاديث الثقات الضعيفة، فالذي يعنيهم بالمقام الأوّل صحة الحديث لا مكانة الراوي.

يقول الشيخ عن تجريح رواة الصحيحين:

(وحين ندرس دراسة علمية تلك الانتقادات على رواة الصحيحين، نرى أنّ تجريحهم ليس مجمعاً عليه بين علماء الجرح والتعديل: فقد جرحهم جماعة وعدّلهم جماعة آخرون، وكان ممن عدّلهم البخاري ومسلم، فلو لم يترجّح التعديل عندهما لما أخرجا تلك الأحاديث في الصحيحين؛ ذلك أنّ كلاً منهما أعرف بما روى، وليس طعن هؤلاء أولى من توثيق هذين الإمامين الجليلين)[٣٧].

وحين نتأمّل بكلام الشيخ في قوله (ذلك أنّ كلاً منهما أعرف بما روى) نجد فيه إشارة إلى نظرية الانتقاء، بمعنى أنّ الإمامين قد يخرجا قليلاً ما صح من أحاديث من فيهم ضعف يسير، كما يتركا ما لم يصح من أحاديث الثقات، وغالباً ما يكون ذلك بقرائن تصاحب الرواية، فليس كل حديث الضعيف مردوداً، وليس كل حديث الثقات مقبولاً، وإلا لما وُجد علم العلل. وبالجملة فإنّ الشيخ يرى أنّ هذا العدد من الرواة –إن سلّمنا بالقول بجرحهم– لا يُعد مؤثراً على مكانة الكتابين، فكيف ونحن لا نسلّم لذلك.

المبحث الثاني: جهوده في رد الشبهات المتعلقة بالمتن.

المطلب الأول: رد شبهة النهي عن كتابة السنة.

المطلب الثاني: رد شبهة عدم العناية بنقد المتن.

المطلب الثالث: رد الشبهة المثارة حول لطم موسى لملك الموت.

المطلب الرابع: ردّ شبهة القرآنيين.

المطلب الخامس: رد شبهة حول غزوات النبيﷺ.

المطلب الأول: رد شبهة النهي عن كتابة السنة.

المراد من هذه الشبهة أنّ السنة النبوية لم تدوّن إلا على رأس المائة من الهجرة، بمعنى أنّها بقيت تسعين عاماً بعد وفاة النبيﷺ لم تُكتب؛ لذلك فهي عرضة للخطأ والنسيان، ثمّ إنّها – بحسب زعمهم– قد نُهي عن كتابتها في زمنهﷺ. ويستندون في دعواهم على حديث أبي سعيد الخدري عن النبيﷺ قال:

«لا تكتبوا عنى ومن كتب عنى غير القرآن فليمحه وحدثوا عنى ولا حرج ومن كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»[٣٨].

ويستندون كذلك على نهي أبي بكر الصديقﷺ وغيره من الصحابة عن كتابة السنة النبوية مستدلين بما ذكره الذهبي:

(ومن مراسيل بن أبي مليكة أن الصديق جمع الناس بعد وفاة نبيهم فقال: إنكم تحدثون عن رسول اللهﷺ أحاديث تختلفون فيها والناس بعدكم أشد اختلافا فلا تحدثوا عن رسول الله شيئا، فمن سألكم فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه)[٣٩].

أقول: هذه الشبهة من الشبه التي حمل لواءها المستشرقون والحداثيون وغيرهم، وقد قسّم الشيخ منكري كتابة السنة على قسمين:

الأول: هم المتمسكون بحديث النهي عن الكتابة، ولا يشيرون إلى أحاديث الإباحة لا من قريب ولا من بعيد.

الثاني: هم الذين لا ينكرون وجود أحاديث الإذن بالكتابة، ولكنّهم يردّونها إمّا بالقول بعدم صحتها، أو القول بنسخها.

أمّا القسم الأوّل فقد ردّ عليهم بأنّ صنيعهم مخالف للبحث العلمي، وأنّه قائم على الانتقائية بأخذ ما يوافق هواهم وترك ما سواه فقال:

(وهؤلاء يتبعون الهوى، ولا يريدون الوصول إلى الحق. فليس من المنهج العلمي الرصين أن يأخذ بحديث صحيح ويترك أحاديث أخرى كثيرة لا تقل بالصحة عنه إن لم تزد عليه)[٤٠].

وأمّا القسم الثاني فقد ردّ عليهم بالمعقول والمأثور، أمّا من حيث المعقول فإنّ أحاديث إباحة الكتابة أكثر عدداً، فتُرجّح بهذا الاعتبار إلى جانب صحتها، وفي هذا يقول:

(وفوق ذلك فإنّ الحديث الذي صحّ بالنهي عن كتابة الحديث واحد، وأمّا أحاديث الإباحة والإذن فهي كثيرة وصلت إلى حد التواتر)[٤١].

ثمّ يقرر الشيخ أنّ أحاديث الإباحة متأخرة عن زمن النهي فلا يصح أن تكون منسوخة؛ لأنّ من شروط الناسخ تأخّر زمنه عن المنسوخ (وهذا يدل دلالة واضحة على أنّ جواز الكتابة متأخر وهو ناسخ للنهي)[٤٢] على عكس ما فهمه الطاعنون من كون النهي هو الناسخ.

ثمّ يشرع الشيخ بذكر نماذج من الأمور التي كُتبت في عهدهﷺ ككتاب أبي شاه، وصحيفة علي بن أبي طالبرضي الله عنه، والصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص، وصحيفة عمرو بن حزم، وصحيفة المدينة وغير ذلك. وقد أبان الشيخ عن السبب المحتمل للنهي أول الأمر وهو (النهي عن كتابة الآيات والأحاديث في صحيفة واحدة؛ خشية أن يحصل بينهما اختلاط... لأن القرآن لم يتم نزوله كله آنذاك. فقد يلتبس الأمر على قسم من الصحابة، فيضعون الحديث موضع الآية! وهذا أمر محتمل؛ لأن القرآن –إذ ذاك– كان مكتوباً على قطع من الحجارة والعظام)[٤٣].

وأمّا عن استدلالهم الآخر بنهي أبي بكر الصديقرضي الله عنه عن كتابة الحديث، فيُجاب عنه من وجهين:

الأول: إنّ أبا بكر لم يُرد سدّ باب الرواية، بل أراد التثبّت من الرواة، وأراد أيضاً إشغال الناس بالقرآن وحفظه، ولعلّه خشي اختلاط القرآن بالحديث عند بعضهم.

الثاني: إنّ المجتمع الإسلامي في تلك الحقبة لا يتقن القراءة والكتابة فيه إلا القليل من النّاس، وحتى من كان يحسن الكتابة فقد يعتريه الخطأ؛ إذ لم تكن قواعد النقط والشكل موجودة، بالإضافة إلى صعوبة التمييز بين الحروف المعجمة والمهملة، على أنّ العرب فوق ذلك عُرفوا بقوة الحافظة، فإذا اعتمدوا على الكتابة ضعُفَت قوة الحافظة عندهم وضَعُفَ استظهار حفظ الصدور[٤٤].

المطلب الثاني: رد شبهة عدم العناية بنقد المتن.

من المعلوم أنّ المحدثين اعتنوا بدراسة الإسناد أكثر من عنايتهم بدراسة المتن؛ لسبب ظاهر، وهو أنّ وجود الأخطاء في المتون راجع إلى وجود خطأ في الإسناد؛ لذلك كان من البدهي أن يُعنى بالأسانيد أكثر من المتون، ومع ذلك فقد اهتمّ المحدثون بنقد المتن ووضعوا القواعد والمعايير التي يُعرف بها خطأ المتن.

وبالعودة إلى الطاعنين في السنّة النبوية نجد أنّهم لم يُفوّتوا الفرصة في محاولة التشكيك بها من خلال زعمهم تقصير علماء الحديث في نقد المتن، مدّعين أنّ التصحيح والتضعيف يُعرف

من خلال السند فحسب، وقد نقل الشيخ أقوال كبارهم في هذا الأمر كالأمير (ليوني كايتاني)[٤٥] حيث قال:

(كل قصد المحدّثين ينحصر ويتركّب في واد جدب ممحل من سرد الأشخاص الذين نقلوا المروي، ولا يُشغل أحد نفسه بنقد العبارة والمتن نفسه)[٤٦].

ثمّ نقل الشيخ أقوالاً أُخر للمستشرقين وبعض الحداثيين الذين ساروا في إثرهم تدور كلها في ذات الموضوع.

وقبل أن يشرع الشيخ في الرد على دعواهم يؤكد أنّ مثل هذه الشبه المتهافتة لا يمكن أن تصمد أمام ميدان البحث العلمي؛ لافتقارها لأبسط المقومات.

بعد ذلك ينطلق الشيخ في ميدان الرد مبتدئاً بالتتبع التاريخي لبداية نقد المتن حيث ذكر أنّ نقد المتن ظهر في عصر الصحابة، وأنّه سبق نقد السند، وفي ذلك يقول:

(اهتم علماء الحديث بنقد المتن قبل اهتمامهم بنقد السند، وقد ظهر ذلك في عصر مبكّر: ظهر في عصر الصحابة، فهذه أم المؤمنين السيدة عائشة قامت بالاستدراك على عدد من الصحابة، لا لضعف رواياتهم، ولكن لعدم حفظ قسم منهم الحديث كاملاً أو لأنّ قسماً من الروايات لا تنسجم مع قسم من الأحكام الشرعية)[٤٧].

ثمّ ينتقل إلى ميدان التصنيف بعد ذلك لينصَّ على أنّ بعض العلوم الحديثية دُونت وصُنّفت وتُعنى بالمتن فحسب كعلم مختلف الحديث الذي يبحث في الأحاديث المقبولة التي ظاهرها التعارض. ونظير علم مختلف الحديث علم علل الحديث؛ إلا أنّه يُعنى بالمتن والسند معاً، وقد رُدّت أحاديث كثيرة لعلل في متونها كالاضطراب والنكارة والشذوذ[٤٨].

ومن الأدلة التي يسوقها الشيخ أيضاً: معرفة أمارات الموضوع فـ(إذا أردنا أن نعرف الحديث الموضوع من غيره، فإنّا نستدل على الوضع في المتن قبل الاستدلال من السند)[٤٩]. كركاكة اللفظ، ومخالفته للعقل، واشتماله على مبالغات لا تصدر عن عاقل، ومخالفته للمنطق السليم، وغير ذلك.

ومن أظهر الأدلة التي أوردها الشيخ وجود شرطين من شروط الحديث الصحيح الخمسة يتعلقان بالمتن، وهما السلامة من الشذوذ، والسلامة من العلل القادحة، وهما يقعان في المتن بكثرة بالإضافة إلى وقوعهما في السند كذلك.

ويختتم الشيخ ميدان الرد بذكر عدم وجود تلازم بين صحة المتن وصحة السند، مستشهداً بكلام ابن الصلاح:

(قد يُقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولا يصح؛ لكونه شاذاً أو معللا)[٥٠].

وبذكر هذه الوجوه يكون الشيخ قد أجاد بدفع الشبهة على أحسن وجه، معتمداً في ردّه على الجانب التاريخي، والجانب العقلي، والجانب الحسّي المشاهد.

المطلب الثالث: رد الشبهة المثارة حول لطم موسى لملك الموت.

من الشبه التي أثارها المستشرقون والعقلانيون: وضع حديث لطم موسى لملك الموت، فعن أبي هريرةﷺ قال: أُرسل ملك الموت إلى موسى عليه السلام، فلما جاءه صكّه ففقأ عينه، فرجع إلى ربه فقال: أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت. فرد الله عليه عينه وقال: ارجع فقل له: يضع يده على متن ثور، فله بما غطت يده بكل شعرة سنة. قال: أي رب ثم مه؟ قال: ثم الموت. قال: فالآن...) [٥١].

ووجه اعتراض هؤلاء أنّ الحديث آحاد لا تثبت به عقيدة، وهو مخالف للعقل؛ إذ كيف لرجل أن يفقأ عين مَلَك، وكيف له أن يتغلّب عليه، وهناك من زعم أنّه من الإسرائيليات. يقول الشيخ:

(ولقد وقف من وقف أمام هذا الحديث مستشكلاً فهمه، وهناك من تجرأ فزعم أنّه من الأحاديث الموضوعة، وأمّا محمود أبو ريّة المعروف بعدائه للسنة النبوية ولصحابة النبي رضي الله عنهم، فقد زعم أنّ رائحة الإسرائيلية تفوح منه)[٥٢].

وقبل أن يرد الشيخ على هذه الدعوى يقرر أنّ الحديث أخرجه الشيخان في صحيحيهما اللذين تلاقهما الناس بالقبول، وقد انضمّ إليهما الإمام أحمد والنسائي وابن حبان وغيرهم في إشارة إلى دفع التفرّد، وإلى أنّ من أخرجه هم من الأئمة النقّاد[٥٣].

بعد ذلك يقسّم الشيخ المعترضين على هذا الحديث على قسمين:

الأوّل: قوم امتلأت قلوبهم حقداً على أهل السنة والجماعة، فهم يتصيّدون من الأحاديث ما يُستشكل فهمها على العامة من الناس ليشككوهم بالسنة.

الثاني: قوم تأثّروا بالمنهج العقلي لدى المعتزلة وبخاصة الجانب الفلسفي حتى صاروا يعتمدون على العقل المجرّد في فهم العقيدة الإسلامية، فانحرفوا بمنهجهم عن أهل السنّة والجماعة[٥٤].

بعد ذلك يبدأ الشيخ معترك الرد بأنّ أحاديث الآحاد متى ما صحت لزم الأخذ بها، لا فرق في ذلك بين أحاديث العقائد أو أحاديث الأحكام، وفي ذلك يقول:

(أول ما يجب ذكره هنا: أنّ المسلم يؤمن بكلّ حديث من الأحاديث الصحيحة سواء كان من أحاديث الآحاد وغيرها من غير أن يؤولها أو يخرجها عن ظاهرها؛ إلا إذا تعذّر حملها على

الظاهر، فعند ذاك تُحمل على المجاز، وأكثر السنّة النبوية هي من أحاديث الآحاد، وقد بُنيت عليها أكثر الأحكام الشرعية)[٥٥].

أمّا ما يخصُّ مخالفة الحديث للعقل فليس فيه ما يستوجب ذلك؛ لأنّ الملك لم يأت بصورته الملائكية كما رجّح ذلك العديد من العلماء، بل أتى بصورة إنسان، وقد كان جبريل يأتي النبيﷺ بصور شتى منها صورة دحية الكلبي، وعندما يتشكّل المَلك بشكل الإنسان فإنّه يأخذ خصائصه، فلا مانع عقلاً من فقأ العين. وبخاصة إذا علمنا أنّه دخل دار موسىعليه السلام دون استئذان فظنّ أنّه يريد به شرّاً. يقول الشيخ:

(وهكذا دخل ملك الموت على سيدنا موسى بصورة رجل. ونظرعليه السلام إلى هذا الداخل عليه بصورة مريبة، وهو لا يعرفه، فظنّ به الظنون.. ظنّ أنّه يريد به شراً! فماذا فعل؟ لم يزد على أن توجّه إليه بلطمة فقأت عينه، وحُقّ له أن يفعل ذلك، فقد تسوّر عليه الدار من غير أن يأذن له بالدخول)[٥٦].

وأمّا دعوى مخالفة العقل بتمكّن موسىعليه السلام من الملك المرسل، فتبطل أيضاً إذا علمنا (أنّ الله تعالى أرسل ملك الموت إلى نبيّ الله موسىعليه السلام ليختبره –وهو أعلم به– ولم يرسله ليقبض روحه، والله تعالى يختبر عباده من الأنبياء وغيرهم بما يشاء، كما اختبر نبي الله إبراهيمعليه السلام بذبح ولده إسماعيل، ولم يرد إمضاء ذلك، وهكذا الأمر في نبي الله موسىعليه السلام، فلو أراد الله أن يقبض روحه لكان ما أراد)[٥٧].

وهكذا نجد الشيخ تعامل مع هذا الاستشكال ويدفعه عقلياً بدايةً واعتماداً على أقوال العلماء بعد ذلك، مراعياً الحفاظ على مكانة النبوة، وعدم المساس بما يقدح بها، ومشيراً كذلك إلى مكانة الصحيحين، وعدم إخراجهما لما فيه ضعف فضلاً عن الوضع.

المطلب الرابع: ردّ شبهة القرآنيين

القرآنيون فرقة ظهرت في الهند في القرن التاسع عشر للميلاد، تدعو إلى الإكتفاء بالقرآن الكريم كمصدر وحيد للإسلام، وتدعو إلى إنكار ما سواه، وقد ظهرت إثر انتشار الأفكار التي بثها أحمد خان[٥٨]. يقول الشيخ النعمة:

(أمّا منهاج هذه الطائفة الضالة المضلة، فهو إنكار حجية السنة النبوية، والاكتفاء بالقرآن مصدراً وحيداً من مصادر الإسلام لا مصدر غيره، وإنّ السنة عندهم لا تثبت أي تشريع كان من التشريعات، وإنها تتعارض مع القرآن، ورفعوا شعار: حسبنا كتاب الله، ناسين أو متناسين أنّ

السنّة مفسّرة لكتاب الله، ومفصلة لمجمله، ومخصصة لعامّه، ومقيدة لمطلقه، ومكملة لأحكامه)[٥٩].

مما تقدّم نفهم أنّ شُبَه القرآنيين تتلخص بما يأتي:

١- لا يثبت بها تشريع.

٢- تتعارض مع القرآن الكريم.

بعد ذلك شرع الشيخ يذكر أدلتهم على دعواهم الباطلة، فقد استدلوا بما يأتي:

١. قوله تعالى: ﴿ئرئزئمئنئىئيبربزبمبنبىبيترتزتمتنتىتيً[٦٠].

٢. قوله تعالى: ﴿أُّترتزتمتنتىتيً[٦١].

٣. قوله تعالى: ﴿أُّ ئرً[٦٢].

٤. قوله تعالى: ﴿أُّتهثمجحجمحجمخجخمسجً.

وبعد أن انتهى من ذكر الأدلة أخذ الشيخ يبيّن خطأ استدلال هؤلاء؛ إذ لم يفهموا الآيات على شكلها الأمثل، وقد ردّ على استدلالهم الأول من ناحيتين:

الأولى: إنّ كمال الدين يكون بالقرآن والسنة معاً بدليل أنّ الآيات القرآنية التشريعية بقيت تتنزّل بعد هذه الآية، كآيات تحريم الربا مثلاً، فلو اكتمل التشريع بذكر هذه الآية؛ لما تنزّل بعدها شيء.

الثانية: إنّ الله قد تكفّل بحفظ السنة كما تكفّل بحفظ القرآن، فقال تعالى: ﴿ألي ما مم نر نز نم نن نىً[٦٣] ولفظ الذكر يشمل القرآن والسنة معاً. قال ابن حزم:

(والذكر اسم واقع على كل ما أنزل الله على نبيهﷺ من قرآن، أو من سنة، وحي يبين بها القرآن)[٦٤].

وأمّا استدلالهم الثاني فقد وقع لهم خطأ في فهمه كذلك، فقوله تعالى ﴿أُّترتزتمتنتىتيً ظنّوا أنّ المراد بالكتاب: القرآن الكريم. وهذا رأي مرجوح، فجمهور المحققين على أنّ المراد به: اللوح المحفوظ بدلالة وجود كثير من الآيات جاءت بهذا المعنى، ثمّ إنّ السياق يساعد على هذا المعنى أكثر من غيره وفي ذلك يقول الشيخ:

(أمّا قوله: ما فرّطنا في الكتاب من شيء] فالمراد بالكتاب: اللوح المحفوظ. فهو الكتاب الذي أحصى الله فيه كل شيء مما هو كائن ومما سيكون... على أنّ هذه الآية الكريمة حتى لو كان المراد هو القرآن الكريم، فلا دليل لهم في الآية أيضاً؛ لأنّ آيات الأحكام لا يزيد عددها على خمسمائة آية، وأمّا أحاديث الأحكام فهي ما يقرب أربعة آلاف وخمسمائة حديث، فلم يفصل القرآن إلا في قليل من الأحكام)[٦٥].

ثمّ ينتقل الشيخ إلى استدلالهم الثالث، ويبدأ بتفنيد فهمهم له، حيث زعموا أنّ القرآن تبيان للقواعد الكلية والتفصيلات الجزئية، وهذا خطأ ظاهر لمن له أدنى إلمام بفهم القرآن؛ ذلك أنّ التبيان جاء للقواعد الكلية وبعض التفصيلات لا كلها، وفي هذا المعنى يقول الشيخ:

(وأمّا استدلالهم في إنكار السنة بقوله تعالى:ﭐأُمِرَ[٦٦] فهو استدلال سقيم أيضاً؛ لأنّ القرآن أنزله الله تعالى قواعد كلية لكل ما يتعلق بحياة المسلم والمسلمة من الأمور الدينية، وتفصيلات كثير من تلك القواعد جاءت بها السنة النبوية)[٦٧].

ثمّ ينتقل الشيخ لتفنيد فهمهم في الاستدلال الرابع، حيث فهموا من الآية الاكتفاء بالقرآن عمّا سواه؛ إذ تناولوا الآية مجرّدة عن سابقتها، فوقع لهم الخطأ في الفهم، وسياق الحديث في هذه الآية والتي سبقتها كان في طلب المشركين لمعجزات مادية، فجاءهم الرد بأنّ معجزة القرآن أعظم مما طلبوا وهو كاف للتصديق برسالة محمدﷺ[٦٨].

المطلب الخامس: رد شبهة حول غزوات النبيﷺ

من الشبهات التي أُثيرت حول النبيﷺ أنّ معاركه التي خاضها كانت لأجل الغنائم فحسب، وقد ترددت هذه الشبهة على ألسنة المستشرقين. يقول الشيخ:

(قام كثير من المستشرقين بنشر شبهات حول غزوات النبيﷺ ومن جاء بعده، فيزعمون أنّ الجهاد لم يكن إلا من أجل الغنائم)[٦٩].

ووجه الشبهة بيّن ظاهر وهو الطعن بذات النبيﷺ أولاً، وتجريم المجتمع الإسلامي بعد ذلك.

وقد أجاب الشيخ عن هذه الشبهة بأنّ غزوات النبيﷺ لم تكن سوى وسيلة من وسائل إزالة العوائق التي تقف أمام دعوة الإسلام، فهي وسيلة وليست غاية. ولمّا كانت النظرة المادية هي السائدة على الفكر الاستشراقي فقد أراد الشيخ أن يفنّد قولهم من أصول فكرهم ومسلمات معتقدهم فاعتمد على الإحصاءات التقريبية التي توازن بين النفقات والإيرادات في الغزوات مستعيناً ببعض الدراسات المختصة في الاقتصاد الإسلامي فقال الشيخ:

(وقد جمع الدكتور محمد ياسين مظهر صديقي في بحث له تقديرات الغنائم في عصر السيرة فبلغت ٦٦٢٠٠٠٠ درهم، وهو تقدير مبني على أنّ سعر الجمل يبلغ ٤٠ درهماً، في حين قُدّر إنفاق المسلمين على الجهاد في عصر السيرة ٦٠٠٠٠٠٠٠ درهم؛ أي عشرة أضعاف الغنائم، مما يوضح أنّ الغنائم لم تكن دافعاً للجهاد)[٧٠].

إنّ تقديم مثل هذه الاحصاءات لا يدع مجالاً للشك عند المنصفين أنّ غزواتهﷺ كانت لهدف ديني لا غير، وأنّ الغنائم لم تكن هدفاً، وبخاصة إذا علمنا أنّ عدد المسلمين وعدّتهم كان أقلّ

من خصومهم في جميع الغزوات، فالحساب البشري العقلي المحض لا يتقبّل الدخول في معركة عوامل خسارتها أكبر من عوامل الانتصار فيها، وهذا من أقوى الأدلة على ردّ الشبهة، وقد أجاد الشيخ في الرد بما لا مزيد عليه.

الخاتمة

بعد الانتهاء من كتابة البحث توصلت إلى النتائج الآتية:

١. إنّ الشبهات التي أجاب عنها الشيخ منها ما يرجع إلى المتن، ومنها ما يرجع إلى الإسناد، ومنها ما يرجع إلى شخص النبيﷺ، وأكثر من حمل لواء الشبهات حول السنة النبوية هم المستشرقون وتبعهم العقلانيون على ذلك.

٢. ألّف الشيخ كتاباً سمّاه (السنة النبوية في مواجهة التحديات) جعله مخصصاً في الردّ على الشبهات المثارة حول السنة النبوية، وقد أجاب فيه عن قرابة عشرين شبهة، وجميع ردوده فيه تتسم بالموضوعية وعدم التعصب.

٣. جاءت بقية ردود الشيخ مبثوثة في عدد من كتبه ككتاب (الإسناد الصحيح المتصل من خصائص الأمة الإسلامية)، و(السنة النبوية والتشريع)، و(مسألة الوضع في الحديث النبوي)، و(المسلمون أمام تحديات الغزو الفكري)، و(محاضرات إسلامية وأبحاث ثقافية)، و(شبهات حول سيرة الخلفاء الراشدين).

٤. منهجية الشيخ في التعامل مع الشبهات تتمثّل ببيان وجه الشبهة، وبيان قائلها، وذكر أدلتهم، ثمّ الردّ عليها من المأثور إن وجد، وأقوال العلماء، والحجج العقلية من غير تكلّف أو لَيّ لعنق النص، وأكثر جهوده في هذا الميدان جمعية.

٥. يرى الشيخ أنّ مكانة الصحيحين عظيمة، وأنّهما أصح كتابين بعد كتاب الله تعالى، ومع ذلك فلا يعطيهما العصمة، ولا يرى مانعاً من عرضهما على ميزان النقد شريطة أن يكون الناقد أهلاً لذلك، وهو ما يتعذّر وجوده هذه الأيام.

٦. مما يعيبه الشيخ على المستشرقين عدم الموضوعية في طرح الشبهات؛ إذ يعتمدون على انتقاء النصوص دون النظر إلى ما يعارضها، ويستدل على ذلك بأحاديث النهي عن كتابة السنة، فقد تمسكوا بحديث النهي وهو واحد، وتركوا أحاديث الإباحة وهي عدّة.

والحمد لله رب العالمين

الهوامش

(١) سميت بالموصل لأنها تصل بين الشام وخراسان، وبين دجلة والفرات. ينظر: إبراهيم النعمة دراسة في سيرته وإنجازاته العلمية، عمار ياسر جاسم، بحث مقدّم إلى الكلية التربوية المفتوحة في نينوى، ١٤٤٢-٢٠٢١.

(٢) في لقاء مع الشيخ في محل إقامته في أربيل بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٥.

(٣) أصول التشريع الدستوري في الإسلام، إبراهيم النعمة، مركز البحوث والدراسات في ديوان الوقف السني، بغداد، الطبعة الأولى ص٣٦٦.

(٤) ينظر بتصرّف: موسوعة أعلام الموصل في القرن العشرين، عمر الطالب، مركز دراسات الموصل، الطبعة الأولى ١٤٢٩-٢٠٠٨.

(٥) في لقاء مع الشيخ في محل إقامته في أربيل بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٥.

(٦) تاريخ علماء بغداد في القرن الرابع عشر الهجري، يونس الشيخ ابراهيم السامرائي، طُبع في مطابع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ص٣٣.

(٧) في لقاء مع الشيخ في محل إقامته في أربيل بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٥.

(٨) في لقاء معه بتاريخ ٢٠٢١/٧/٣٠ في محل إقامته في أربيل. وانظر كتاب: الإسلام في أفريقيا الوسطى، إبراهيم النعمة، المقدمة.

(٩) بحث بعنوان: الشيخ إبراهيم النعمة: دراسة تحليلية في طروحاته الإصلاحية، للدكتور ذنون يونس مصطفى، منشور في مجلة أبحاث، كلية التربية الأساسية ، المجلد ٢، العدد ٢.ص٢٠٣.

(١٠) تاريخ علماء بغداد ص٣٣.

(١١) مختارات من روائع الشعر في الحكم وتهذيب النفوس، إختارها: إبراهيم النعمة، تقديم: أ. عبد الله الطنطاوي، الطبعة الأولى ١٤٣٧-٢٠١٦، ص١١.

(١٢) محاضرات إسلامية وأبحاث ثقافية في مواجهة الغزو الفكري، إبراهيم النعمة، مركز البحوث والدراسات في ديوان الوقف السني، بغداد، الطبعة الأولى ١٤٣١-٢٠١٠ ص١٥٣.

(١٣) سورة التوبة ١٠١.

(١٤) السنة النبوية في مواجهة التحديات شبهات وردود، إبراهيم النعمة، دار الفرقان، عمّان، الطبعة الأولى ١٤٣٥-٢٠١٥، ص٣٤-٣٥.

(١٥) السنة النبوية في مواجهة التحديات ص٣٥.

(١٦) سورة الأعراف ١٨٤.

(١٧) السنة النبوية في مواجهة التحديات ص٣٧.

(١٨) السنة النبوية في مواجهة التحديات ص١٦٢ نقلاً عن دائرة المعارف الإسلامية ٣٣٥/٧-٣٣٦.

(١٩) رواه البخاري في كتاب العلم (باب: حفظ العلم) رقم ١١٨، ص٣٥. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، (تحقيق: محمد زهير الناصر)، الطبعة الأولى ١٤٢٢.

(٢٠) سورة البقرة ١٥٩-١٦٠.

(٢١) السنة النبوية في مواجهة التحديات ص ١٦٣.

(٢٢) السنة النبوية في مواجهة التحديات ص١٤٦.

(٢٣) إجناس جولدزيهر مستشرق يهودي، ولد سنة ١٨٥٠ في المجر، ودرس في برلين وبودابست، ورحل إلى سوريا وفلسطين ومصر، له عدد كثير من المؤلفات، توفي سنة ١٩٢١. ينظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة ٢٠٠٢، ٨٤/١.

(٢٤) السنة النبوية في مواجهة التحديات ص٧٢.

(٢٥) السنة النبوية في مواجهة التحديات ص٧٢-٧٣.

(٢٦) الإسناد الصحيح المتصل من خصائص الأمة الإسلامية ص٣٢.

(٢٧) مسألة الوضع في الحديث النبوي، إبراهيم النعمة، دار الأنبار، الطبعة الأولى ١٩٩٨. ص١٣-١٤.

(٢٨) ينظر: مسألة الوضع في الحديث النبوي الشريف، ص١٤.

(٢٩)شبرنجر مستشرق ألماني، ولد سنة ١٨١٣ في آلتيرول، وأكمل تعليمه في فيينا وباريس، وحصل على الدكتوراه من لندن، له مؤلفات عدة منها: أصول الطب العربي على عهد الخلفاء. توفي سنة ١٨٩٣. ينظر: المستشرقون، نجيب العقيقي، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة ١٩٦٤، ٦٣١/٢.

(٣٠) الإسناد من الدين، عبد الفتاح أبو غدة ص٣٢؛ نقلاً عن مقدمة كتاب الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر التي كتبها شبرنجر للكتاب المطبوع في كلكتا في الهند.

(٣١) الإسناد الصحيح المتصل من خصائص الأمة الإسلامية ص٢١.

(٣٢) الإسناد الصحيح المتصل من خصائص الأمة الإسلامية ص٢٢. والحديث أورده الخطيب البغدادي في الكفاية ص١٧٦.

(٣٣) الإسناد الصحيح المتصل من خصائص الأمة الإسلامية ص٢٢.

(٣٤) السنة النبوية في مواجهة التحديات ص١١٩، نقلاً عن دراسات محمدية ص٢٣٦.

(٣٥) السنة النبوية في مواجهة التحديات ص١٢١. نقلاً عن هدي الساري ص٩.

(٣٦) السنة النبوية في مواجهة التحديات ص١٢٢. نقلاً عن هدي الساري ص٥٠٦.

(٣٧) السنة النبوية في مواجهة التحديات ص١٢٣.

(٣٨) أخرجه الإمام أحمد في مسنده برقم ١١٥٣٦، ٩٤/١٨. مسند الإمام أحمد، أحمد بن محمد بن حنبل، (تحقيق: شعيب الأرناؤوط وفريقه)، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٢٠-١٩٩٩، وأخرجه مسلم في صحيحه برقم ٧٧٠٢، ٢٢٩/١. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، دار الجيل ودار الآفاق الجديدة، بيروت.

(٣٩) تذكرة الحفاظ، شمس الدين الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩-١٩٩٨. ٩/١.

(٤٠) المسلمون أمام تحديات الغزو الفكري، إبراهيم النعمة، مكتب التفسير، أربيل، الطبعة الثانية ١٤٤٠-٢٠١٩، ص١٢٧.

(٤١) مقال: شبهة النهي عن كتابة الحديث منشور على الموقع الرسمي للشيخ ص٣.

(٤٢) مقال: شبهة النهي عن كتابة الحديث ص٣.

(٤٣) السنة النبوية والتشريع، إبراهيم النعمة، مطبعة الزهراء، الموصل، الطبعة الأولى ١٤٢٥-٢٠٠٤، ص١٢-١٣.

(٤٤) ينظر: شبهات وردود حول سيرة الخلفاء الراشدين، إبراهيم النعمة، مطبعة أنوار دجلة، بغداد، الطبعة الأولى ص٧.

(٤٥)مستشرق إيطالي، ولد في روما سنة ١٨٦٩، وتخرّج من جامعتها، له مؤلفات كثيرة منها: انتشار الإسلام وتطور الحضارة، ونمو الشخصية الإسلامية وحوليات الإسلام. توفي سنة ١٩٢٦. انظر: المستشرقون، نجيب العقيقي، ص٣٧٢.

(٤٦) السنة النبوية في مواجهة التحديات ص٧٠ نقلاً عن دائرة المعارف الإسلامية، مادة أصول ٢٧٩/٢.

(٤٧) السنة النبوية في مواجهة التحديات ص٧٢.

(٤٨) الاضطراب: أن يُروى الحديث الواحد بأكثر من طريق، أو بأكثر من لفظ يخالف بعضه بعضا، ولا يمكن الجمع بينها كما لا يمكن ترجيح بعضها على بعض بأي وجه من وجوه الترجيح. موسوعة الحديث الشريف، مجموعة من الأستاذة، (إشراف: محمود حمدي زقزوق)، طُبع في القاهرة سنة ٢٠٠٥. ص٨٨.

وأما النكارة: مصدر يطلق على الجحود،. والمنكر من الحديث: ما رواه الضعيف مخالفاً ما رواه الثقة. ينظر: موسوعة الحديث الشريف ص٧٧٦.

وأمّا الشذوذ: مخالفة الراوي الثقة أو الصدوق من هو أولى منه ، سواء كان ذلك بالحفظ أو العدد، ولم يمكن الجمع بين الحديثين بوجه من وجوه الجمع المعتبرة. موسوعة علوم الحديث ٤٣٠.

(٤٩) السنة النبوية في مواجهة التحديات ص٧٣.

(٥٠) السنة النبوية في مواجهة التحديات ص٧٤. نقلاً عن علوم الحديث لابن الصلاح ص٣٥.

(٥١) رواه البخاري في كتاب الجنائز (باب: من أحبّ الدفن في الأرض المقدسّة أو نحوها) رقم ١٣٣٩، ص٢١٤، ورقم ٣٤٠٧، ص٥٧٢، الطبعة الثانية ١٤١٩-١٩٩٩، دار السلام، الرياض، ومسلم -واللفظ له- في كتاب الفضائل (باب: من فضائل موسىﷺ) رقم ٦١٤٨، ص١٠٤٢، الطبعة الثانية، ١٤٢١-٢٠٠٠، دار السلام، الرياض.

(٥٢) مقال بعنوان: موسى عليه السلام وملك الموت للشيخ إبراهيم النعمة منشور على موقعه على الانترنت. ص١.

(٥٣) مقال بعنوان: موسى عليه السلام وملك الموت ص١

(٥٤) ينظر: مقال بعنوان: موسى عليه السلام وملك الموت ص٢.

(٥٥) مقال بعنوان: موسى عليه السلام وملك الموت ص٢.

(٥٦) مقال بعنوان: موسى عليه السلام وملك الموت ص٣.

(٥٧) مقال بعنوان: موسى عليه السلام وملك الموت ص٢.

(٥٨) القرآنيون وشبهاتهم حول السنة النبوية، خادم حسين إلهي، مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الثانية ١٤٢١-٢٠٠٠، ص١٩.

(٥٩) مقال بعنوان: (فتنة القرآنيين) ص١منشور على الموقع الرسمي للشيخ.

(٦٠) سورة المائدة ٣.

(٦١) سورة الأنعام ٣٨.

(٦٢) سورة النحل ٨٩.

(٦٣) سورة الحجر ٩.

(٦٤) الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، (تحقيق: أحمد محمد شاكر)، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٢٢/١.

(٦٥) المسلمون أمام تحديات الغزو الفكري ص١١٦.

(٦٦) سورة النحل ٨٩.

(٦٧) مقال بعنوان: (فتنة القرآنيين) ص٧.

(٦٨) ينظر: مقال بعنوان: (فتنة القرآنيين) ص٧.

(٦٩) المسلمون أمام تحديات الغزو الفكري ص٤٨.

(٧٠) المسلمون أمام تحديات الغزو الفكري ص٤٨. نقلاً عن كتاب: من فقه السيرة النبوية للدكتور أكرم ضياء العمري، دار رويا للبحوث والدراسات، الدوحة، الطبعة الأولى ١٤٣٣-٢٠١٢، ص٩.

المصادر والمراجع

بعد القرآن الكريم

١. إبراهيم النعمة دراسة في سيرته وإنجازاته العلمية، عمار ياسر جاسم، بحث مقدّم إلى الكلية التربوية المفتوحة في نينوى، ١٤٤٢-٢٠٢١.
٢. الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، (تحقيق: أحمد محمد شاكر)، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
٣. الإسلام في أفريقيا الوسطى، إبراهيم النعمة،
٤. الإسناد الصحيح المتصل من خصائص الأمة الإسلامية
٥. الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر التي كتبها شبرنجر للكتاب المطبوع في كلكتا في الهند.
٦. أصول التشريع الدستوري في الإسلام، إبراهيم النعمة، مركز البحوث والدراسات في ديوان الوقف السني، بغداد، الطبعة الأولى.
٧. الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة ٢٠٠٢.
٨. تاريخ علماء بغداد في القرن الرابع عشر الهجري، يونس الشيخ ابراهيم السامرائي، طُبع في مطابع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد.
٩. تذكرة الحفاظ، شمس الدين الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩-١٩٩٨.
١٠. السنة النبوية في مواجهة التحديات شبهات وردود، إبراهيم النعمة، دار الفرقان، عمّان، الطبعة الأولى ١٤٣٥-٢٠١٥.
١١. السنة النبوية والتشريع، إبراهيم النعمة، مطبعة الزهراء، الموصل، الطبعة الأولى ١٤٢٥-٢٠٠٤.
١٢. شبهات وردود حول سيرة الخلفاء الراشدين، إبراهيم النعمة، مطبعة أنوار دجلة، بغداد، الطبعة الأولى.
١٣. الشيخ إبراهيم النعمة: دراسة تحليلية في طروحاته الإصلاحية، للدكتور ذنون يونس مصطفى، منشور في مجلة أبحاث، كلية التربية الأساسية.
١٤. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، (تحقيق: محمد زهير الناصر)، الطبعة الأولى ١٤٢٢.

١٥. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، دار الجيل ودار الآفاق الجديدة، بيروت.
١٦. القرآنيون وشبهاتهم حول السنة النبوية، خادم حسين إلهي، مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الثانية ١٤٢١-٢٠٠٠.
١٧. محاضرات إسلامية وأبحاث ثقافية في مواجهة الغزو الفكري، إبراهيم النعمة، مركز البحوث والدراسات في ديوان الوقف السني، بغداد، الطبعة الأولى ١٤٣١-٢٠١٠.
١٨. مختارات من روائع الشعر في الحكم وتهذيب النفوس، إختارها: إبراهيم النعمة، تقديم: أ. عبد الله الطنطاوي، الطبعة الأولى ١٤٣٧-٢٠١٦.
١٩. مسألة الوضع في الحديث النبوي، إبراهيم النعمة، دار الأنبار، الطبعة الأولى ١٩٩٨.
٢٠. المستشرقون، نجيب العقيقي، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة ١٩٦٤.
٢١. المسلمون أمام تحديات الغزو الفكري، إبراهيم النعمة، مكتب التفسير، أربيل، الطبعة الثانية ١٤٤٠-٢٠١٩،
٢٢. مسند الإمام أحمد، أحمد بن محمد بن حنبل، (تحقيق: شعيب الأرناؤوط وفريقه)، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٢٠-١٩٩٩.
٢٣. مقال بعنوان: (فتنة القرآنيين) منشور على الموقع الرسمي للشيخ.
٢٤. مقال بعنوان: موسى عليه السلام وملك الموت للشيخ إبراهيم النعمة منشور على موقعه على الانترنت.
٢٥. مقال: شبهة النهي عن كتابة الحديث منشور على الموقع الرسمي للشيخ.
٢٦. من فقه السيرة النبوية للدكتور أكرم ضياء العمري، دار رويا للبحوث والدراسات، الدوحة، الطبعة الأولى ١٤٣٣-٢٠١٢.
٢٧. موسوعة أعلام الموصل في القرن العشرين، عمر الطالب، مركز دراسات الموصل، الطبعة الأولى ١٤٢٩-٢٠٠٨.
٢٨. موسوعة الحديث الشريف، مجموعة من الأستاذة، (إشراف: محمود حمدي زقزوق)، طُبع في القاهرة سنة ٢٠٠٥.